

منظمة العفو الدولية تقرير موجز

29 مارس/آذار 2011

ليبيا: معتقلون ومختفون ومفقودون

"إنه في قبضتهم [قوات العقيد معمر القذافي]، وليس لدينا أدنى فكرة عن مكان احتجازه وعن نوع المعاملة التي يلقاها. إننا نشعر بقلق عميق من أن يكون عرضة للتعذيب ومن أننا إذا ما تحدثنا عن حالته، فربما يتعرض لمزيد من العقاب، وتصبح سلامة زوجته وأطفاله في طرابلس في خطر."

أقارب رجل قُبض عليه في منزله بطرابلس بعد ظهر يوم 22 فبراير/شباط 2011 على مرأى من زوجته وأطفاله.

وقد تعرض العديد من الأشخاص للاختفاء القسري¹ على أيدي القوات الموالية للعقيد معمر القذافي منذ أن بدأت الاضطرابات الحالية في ليبيا في أواسط فبراير/شباط 2011، وكان من بينهم عشرات الأشخاص ممن قُبض عليهم واحتجزوا في شرق ليبيا، ويُعتقد أنهم نُقلوا إلى منطقة طرابلس الواقعة تحت سيطرة قوات القذافي. ويتعرض هؤلاء المعتقلون والمختفون لخطر التعذيب وغيره من ضروب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ويستحيل حصر عددهم الحقيقي لأن السلطات في طرابلس لا تفسح عن أية معلومات بشأن الأشخاص الذين تعتقلهم، ولأن العديد من مناطق البلاد مغلقة أمام التحقيق المستقل. وبالفعل، فقد اعتُقل عدد من الصحفيين الليبيين والدوليين، وأسيتت معاملتهم بسبب محاولتهم نقل أبناء من المناطق التي نفذت فيها قوات القذافي عمليات اعتقال وهجمات ضد المدنيين، ولا يزال بعضهم في عداد المفقودين، ولا تُعرف أسباب اعتقالهم من قبل قوات القذافي. وذكر صحفيون آخرون، ممن أُطلق سراحهم نتيجة للضغوط الدولية، ومنهم صحفيون يعملون مع محطة "بي بي سي" وجريدة "نيويورك تايمز"، أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من صنوف إساءة المعاملة، وتعرض بعضهم لعمليات إعدام وهمي.

وظل فريق لتقصي الحقائق تابع لمنظمة العفو الدولية موجوداً في شرق ليبيا منذ 26 فبراير/شباط 2011. وقام الفريق بزيارة عدة مدن وأجرى مقابلات مع أقرباء وأصدقاء الأشخاص المختفين والمفقودين. ولا يزال مصير بعضهم مجهولاً منذ مطلع يناير/كانون الثاني 2011، مع أن معظمهم مازالوا في حالة اختفاء قسري منذ أواسط فبراير/شباط 2011، أي منذ بداية الاحتجاجات السلمية ضد حكومة العقيد معمر القذافي.

وتقع حالات الذين اختفوا أو قُودوا في الآونة الأخيرة، والتي وثقتها منظمة العفو الدولية، ضمن إحدى الفئات العريضة الثلاث التالية:

- منتقدو الحكومة والنشطاء المؤيدون للديمقراطية والكتاب وغيرهم ممن احتجزوا في الفترة التي سبقت المظاهرات السلمية التي اندلعت في 17 فبراير/شباط 2011 في عدة مدن في شتى أنحاء ليبيا. ويبدو أن السلطات كانت قد قبضت عليهم كجزء من ضربة وقائية للقضاء على الاحتجاجات في مهدها، في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي أدت إلى سقوط حكومات قديمة، كما هي الحال في البلدين الجارين ليبيا، وهما تونس ومصر. وقامت منظمة

¹ إن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري تعرّف "الاختفاء القسري" على النحو الآتي: "الأغراض هذه الانفاقية، يُقصد بـ "الاختفاء القسري" الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بجرمان الشخص من حرته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يجرمه من حماية القانون". (المادة 2)

العفو الدولية بتوثيق حالات لأشخاص قُبض عليهم في طرابلس وبنغازي والبيضاء ومصراته، ولا تزال مصائرهم وأماكن وجودهم مجهولة حتى الآن. ومن بين هؤلاء معتقلون سُمح لهم في البداية بالاتصال بعائلاتهم ومحاميهم، إلى أن قطعت السلطات مثل تلك الصلات مع بدء الاحتجاجات العامة. ويعتقد أقرباؤهم أن هؤلاء المعتقلين وغيرهم ممن احتُجزوا عندما بدأت الاحتجاجات، قد نقلتهم قوات الأمن الموالية للعقيد القذافي إلى طرابلس.

- المتظاهرون والشباب المناهضون للحكومة الذين قُعدوا عشية يوم 20 فبراير/شباط في الوقت الذي أرغمت فيه وحدة من القوات الموالية للعقيد القذافي - وهي "كتيبة الفضيل" - على إخلاء مجمعها العسكري في بنغازي عقب مصادمات مع المحتجين المناوئين للعقيد القذافي، حيث استخدم بعضهم الزجاجات الحارقة وغيرها من الأسلحة التي وقعت عليها أيديهم. وقد وقعت تلك المصادمات العنيفة بعد أن فتحت كتيبة الفضيل وغيرها من القوات النار على المحتجين السلميين وقتلت وجرحت عدداً منهم. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق حالات تسعة رجال وصبيان، ممن لم يشاهدتهم أحد منذ ذهابهم إلى منطقة مجمع الكتيبة العسكري مساء يوم 20 فبراير/شباط 2011، وبينهم أربعة مرهقين دون سن الثامنة عشرة. ويُعتقد أنه قُبض عليهم أو اختطفوا على أيدي أفراد كتيبة الفضيل أو غيرها من القوات التي جُلبت من خارج بنغازي كتعزيزات للكتيبة قبل إخلائها المجمع العسكري والانسحاب من بنغازي.
- الأشخاص الذين ذُكر أنهم أُسروا في مدينة بن جواد الواقعة على الخطوط الأمامية، أو بالقرب منها، حيث نشب قتال متقطع بين قوات العقيد القذافي وبين المنخرطين في المعارضة المسلحة الحكومية. وقد حصلت منظمة العفو الدولية على معلومات بشأن عدد من الأشخاص الذين قُعدوا في المنطقة الواقعة بين مدينة أجدايا وبن جواد إلى الغرب من بنغازي. ويُعتقد أن بعضهم مقاتلون، بينما يُعتقد أن بعضهم الآخر مدنيون، ذهبوا إلى تلك المنطقة من أجل مساعدة الجرحى، وهناك آخرون من المارة والمتفرجين. وفي الوقت الراهن لا يزال هناك أشخاص لا تُعرف أماكن احتجازهم أو أوضاعهم في الحجز، الأمر الذي يثير بواعث قلق عميق على سلامتهم.

وتشير الأنباء الواردة من طرابلس وغيرها من مناطق البلاد التي لا تزال خاضعة لسيطرة قوات العقيد القذافي، أو تعرضت لهجماتها، إلى أن عدد الأشخاص المختفين قسراً أكبر بكثير من عدد الحالات التي تمكنت منظمة العفو الدولية من توثيقها حتى الآن - ولم تتمكن المنظمة بعد من دخول طرابلس أو غيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة قوات العقيد القذافي والتي تتحكم فيها السلطات بالمعلومات.

وتقول عائلات عديدة من سائر أنحاء ليبيا إنها تعيش في ظل خوف يومي من عمليات الانتقام من أقربائهم المختفين، كما لا يرغب العديد منهم في ذكر أسمائهم علناً، اعتقاداً بأن ذلك من شأنه أن يعرض حياة أقربائهم لخطر أشد.

إن الأشخاص الخاضعين للاختفاء القسري على أيدي قوات العقيد القذافي يجب أن يُعتبروا عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة بشكل كبير، وربما للإعدام خارج نطاق القضاء. فقد ذكر الصحفيون الأجانب الذين اعتُقلوا من قبل قوات القذافي ثم أُطلق سراحهم إثر التدخلات الدولية لدى سلطات طرابلس، إنهم تعرضوا للضرب والاعتداء والتهديد بالإعدام، بل تعرضوا في بعض الحالات لعمليات الإعدام الوهمي، وأُعربوا عن قلقهم بشأن الليبيين الذين شاهدوهم وهم يُسامون سوء العذاب في الحجز.

وثمة مخاوف كذلك من أن بعض المعتقلين ربما يكونون محتجزين لدى قوات القذافي كأوراق مساومة، أو لممارسة الضغط على أقربائهم وأصدقائهم لردعهم عن الانضمام إلى المعارضة، التي تسيطر الآن على أجزاء واسعة من منطقة شرق ليبيا. وربما يكون آخرون محتجزين بهدف مقايضتهم بأفراد القوات الموالية للقذافي ممن وقعوا في أسر المعارضة، في عمليات تبادل

الأسرى المحتملة. وربما يكون هناك أشخاص معتقلون لمجرد منعهم من تنظيم مزيد من الاحتجاجات ضد العقيد القذافي.

إن نمط الانتهاكات الصارخة والمتفشية لحقوق الإنسان التي اتسم بها حكم العقيد القذافي على مدى سنين طويلة يشكل مبعث قلق عميق لدى منظمة العفو الدولية على سلامة الأشخاص المحتجزين حالياً لدى القوات الموالية للقذافي. وتشمل هذه الانتهاكات حالات الاختفاء القسري وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي لفترات طويلة والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، فضلاً عن القيود الصارمة المفروضة على حرية التعبير والحق في حرية التجمع والاشتراك في الجمعيات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العقيد القذافي ألقى عدة خطابات متلفزة منذ اندلاع الاحتجاجات في فبراير/شباط 2011، أطلق خلالها تهديدات فظيعة ضد المعارضين لحكمه وهدد في أحدها بأن قواته ستمشيط البلاد بيتاً بيتاً بهدف "تطهيرها" من الأشخاص المشتبه في أنهم يؤيدون الاحتجاجات أو يشاركون فيها أو يعارضونه.

في 26 فبراير/شباط 2011، قرر مجلس الأمن، في قرار لم تعترض عليه أية دولة، إحالة النظام الليبي إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أعلن المدعي العام أنه فتح تحقيقاً ضد العقيد القذافي وبعض أفراد عائلته وأعوانه في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في الفترة من 15-17 فبراير/شباط 2011. وبناء على ذلك، فإن منظمة العفو الدولية تدعو العقيد القذافي وكبار قاداته ومساعديه إلى:

- ضمان إبلاغ عائلات ومحامي المعتقلين بأماكن اعتقالهم وبالتهمة المحددة الموجهة إليهم، والسماح لجهات محايدة بدخول أماكن الاعتقال هذه فوراً، وذلك من أجل ضمان سلامة هؤلاء المعتقلين ورفاههم؛
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن الأشخاص المعتقلين لا لشيء إلا بسبب آرائهم أو أنشطتهم السلمية الداعمة لمظاهرات الاحتجاج، وضمن مرورهم الآمن إلى منازلهم؛
- اتخاذ خطوات فورية لضمان معاملة الأسرى من المقاتلين المزعومين أو المعروفين معاملة إنسانية وفقاً لمقتضيات القانون الدولي، والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم، كي يكون بالإمكان إبلاغ عائلاتهم بأسرهم وبمكان احتجازهم والسماح لها بالاتصال بهم.
- السماح للمنظمات الإنسانية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، فوراً وبلا عراقيل، بدخول المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الليبية، والسماح لها بالقيام بعملها بدون قيود أو عقبات، والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر، بشكل خاص، بدخول جميع مراكز الاعتقال في ليبيا فوراً، بما فيها تلك المستخدمة لاعتقال المقاتلين الأسرى.

الكتاب والمدونون والنشطاء المؤيدون للديمقراطية وغيرهم من المحتجين سلمياً

منذ مطلع يناير/كانون الثاني 2011، تعرض العديد من الكتاب ومؤيدو الديمقراطية ودعاة الحريات المدنية لعمليات الاختفاء القسري بعد إلقاء القبض عليهم من قبل قوات الأمن الموالية للعقيد القذافي، ومنها وحدتان لشرطة الأمن، وهما جهاز الأمن الداخلي، وجهاز الأمن الخارجي، اللذين يبتان الخوف في نفوس المواطنين.

وقد أُطلق سراح بعض المعتقلين في وقت لاحق، ولكن آخرين مازالوا مختفين، ولم تتمكن عائلاتهم حتى الآن من معرفة أماكن احتجازهم وأسباب احتجازهم والأسس القانونية لاحتجازهم.

ولم يُعتقل هؤلاء بصورة عشوائية، وإنما كانوا مستهدفين بشكل واضح من قبل السلطات الليبية، وذلك على ما يبدو بسبب آرائهم وكتاباتهم وأنشطتهم الأخرى التي تدعو أو تدعم الدعوات إلى التعبئة الشعبية من أجل إحداث تغيير سياسي في البلاد.

واحتُجز آخرون لفترات قصيرة قبل اندلاع المظاهرات أو حال اندلاعها، وذلك على ما يبدو لأن السلطات الليبية اعتبرتهم من بين الأشخاص الرئيسيين الذين ينظمون المظاهرات، التي دُعي إليها في 17 فبراير/شباط 2011، باستخدام وسائل من بينها شبكات التواصل الاجتماعي من قبيل

"الفييس بوك". ويبدو أن السلطات كانت تعتقد أن باستطاعتها قمع الاحتجاجات عن طريق القبض على المنظمين المشتبه بهم. وعندما لم تفلح في ذلك، لجأت فوراً إلى استخدام القوة المميتة وغيرها من أشكال القوة المفرطة ضد الذين خرجوا إلى الشوارع للدعوة السلمية إلى تحقيق التغيير السياسي وغيره من أشكال التغيير الأخرى.

عادل عبدالله القحاني: عقيد في الجيش الليبي وأب لسبعة أطفال، قُبض عليه في 14 يناير/كانون الثاني 2011 في بنغازي على أيدي عناصر المخابرات العسكرية، وذلك لنشره مقالات ومدونات انتقد فيها انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في ظل حكم العقيد القذافي، ودعا إلى التظاهر من أجل الإصلاح السياسي. ولم تتمكن عائلته من الحصول على أية معلومات بشأنه منذ تاريخ القبض عليه، مما سبب لها قلقاً شديداً.

علي عبد الويس المنصوري: قُبض عليه في 2 فبراير/شباط 2011 في طبرق على أيدي ضباط "جهاز الأمن الداخلي"، ويُعتقد أنه نُقل إلى أحد مراكز الاعتقال في طرابلس في اليوم نفسه. وحاول أقرباؤه الحصول على معلومات بشأنه من السلطات، ولكنهم لم يتلقوا رداً منها، ولا يعرفون شيئاً عن وضعه القانوني أو مكان احتجازه، كما لم يُسمح لهم بزيارته أو الاتصال به. وكان قبل إلقاء القبض عليه قد وجّه عدة دعوات على الانترنت للخروج في مظاهرات للمطالبة بمزيد من الحريات في ليبيا.

صفي الدين هلال الشريف: عمره 41 عاماً، وهو أب لخمس أطفال، كان يعمل فنياً في شركة بترول في راس لانوف. وقد قُبض عليه في منزله في 24 يناير/كانون الثاني 2011. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن عائلته من الحصول على أية معلومات بشأنه أو حتى على اعتراف باعتقاله من قبل السلطات في طرابلس. وقالت عائلته لمنظمة العفو الدولية:

"في حوالي الساعة الثامنة مساءً (في 24 يناير/كانون الثاني 2011) حضر ستة رجال يرتدون ملابس مدنية، ربما يكونون من أفراد "جهاز الأمن الداخلي"، وسألوا الأطفال الذين كانوا خارج البيت عما إذا كان والدهم موجوداً في المنزل، وطلبوا منهم أن ينادوه. وعندما خرج إليهم اقتادوه معهم وهو يرتدي ملابس النوم. وبعد حوالي نصف ساعة عادوا به ودخلوا منزله وقاموا بتفتيشه. وعندما سألهم صفي الدين عما يبحثون، أجاب أحدهم: لدينا أوامر بتفتيش جميع ممتلكاتك'. فسألهم عن مصدر تلك الأوامر، فأجاب الرجل: لا نستطيع القول'. ثم استولوا على جهازي حاسوب وآلة تصوير وجهاز فيديو وهاتف خلوي. وسمحوا له بارتداء ملابسه ثم اقتادوه بعيداً. كانت الساعة 9.30 مساءً، ومنذ ذلك الوقت لم نتلق أية أخبار عنه. قال لنا أحد معارفنا، ممن لديه صلات بجهاز الأمن الداخلي، إن صفي الدين نُقل رأساً إلى طرابلس، ولكننا لم نتمكن من معرفة أي شيء عن مكان احتجازه، وما إذا كانت حالته الصحية جيدة، وماذا يريدون منه؛ لا شيء من ذلك على الإطلاق. نحن لا نفهم سبباً لا اعتقاله، فقد كان رجلاً عادياً قضى حياته بين عائلته وعمله. ولم تكن له أية علاقة بالسياسة. إنه يحب التعامل مع الانترنت والفييس بوك، ولا شيء أكثر من ذلك. ونريد أن نعرف أين هو ولماذا اعتقلوه.

وعوضاً عن خنق حركة الاحتجاج، كانت لعمليات الاعتقال، في بعض الحالات، آثار عكسية، إذ دفعت الناس إلى النزول إلى الشوارع، حتى قبل موعد يوم الاحتجاج في 17 فبراير/شباط 2011. ففي بنغازي، اندلعت الاحتجاجات في 15 فبراير/شباط 2011 عقب القبض على فتحي تربل، محامي حقوق الإنسان المعروف والمتحدث باسم "اللجنة المنظمة لعائلات ضحايا أبو سليم في بنغازي" - وهي جماعة تمثل عائلات نحو 1,200 من السجناء الذين قتلوا بصورة غير قانونية على أيدي القوات الحكومية في يونيو/حزيران 1996 في سجن أبو سليم، بطرابلس. وأفرج عن فتحي تربل في اليوم التالي للقبض عليه.

بيد أن الاعتقالات استمرت عقب الإفراج عن فتحي تربل. فقبض على **محمد مصباح سحيم**، وهو كاتب من دعاة الديمقراطية يبلغ من العمر 30 سنة، في 16 فبراير/شباط 2011، على أيدي موظفين في "جهاز الأمن الداخلي" بملابس مدنية اقتادوه من بيته وصادروا بطاقة هويته الشخصية وجواز سفره وحاسوبه النقال وبعض الكتب. ولم يشاهد هو أيضاً منذ القبض عليه، كما لم تتمكن عائلته من معرفة مكان احتجازه أو سبب القبض عليه وأساسه القانوني. وكان فيما

مضى قد كتب مقالات لصحيفة "سيرين"، وهي صحيفة معروفة. وترك سيرين قبل سنتين ولكنه واصل نشر مقالات تدعو إلى الإصلاح على مواقع إلكترونية وعلى صفحته في موقع "الفيستوك" للتواصل الاجتماعي، كما سافر قبل فترة وجيزة من القبض عليه إلى تونس المجاورة لتقييم أجواء الحرية الجديدة فيها عقب الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بالحكم القمعي للرئيس بن علي وأجرته على الفرار إلى المملكة العربية السعودية. وفي إحدى مقالاته الأخيرة التي نشرها قبل القبض عليه، ووجهها إلى العقيد القذافي، قال:

حتى اللحظة لم تنزلق ليبيا إلى دوامة الحالتين التونسية والمصرية وبصفتي ابن هذا الجيل وابن الأحياء الفقيرة أقول لك أن ليبيا ذاهبة في ذات الطريق... السيد معمر القذافي أضحك أمام مسؤولية تاريخية لتسمح لليبيين بممارسة حقوقهم في إقامة دولتهم وإطلاق الحريات وتشكيل الأحزاب والتجهيز لانتخابات تسهل وتختصر انتقال السلطة إلى حكومة وطنية منتخبة. هذه الإجراءات قد تختصر إرثه دماء ليبيا وتسجل لك العبور بليبيا إلى بر الأمان الفعلي والاستقرار الحقيقي. يبقى أن أشير إلى أن اعتقاله أو سجنه أو قتله أو نفيه لن يغير من الحالة أو لربما يعجل بانفجارها. (يعني انفجار الغضب الشعبي).

وأبلغ أحد أقارب محمد مصباح سحيم منظمة العفو الدولية ما يلي:

... في حوالي الساعة 15:11 صباحاً (6 فبراير/شباط 2001)، ذهبت إلى المقر الرئيسي "الجهاز الأمن الداخلي" (في بنغازي) للسؤال عن محمد. ووجدت رجلاً بلباس عسكري عند البوابة لم يستطع أن يخبرني شيئاً وطلبت منه عندئذ أن أتكلم مع ضابط أعلى رتبة. وجاء رجل أمن بملابس مدنية أبيض الشعر، وربما في الخمسينيات من العمر، وأكرر في بداية الأمر أي معرفة له باعتقال محمد، ولكنه قال بعد إصراري إنه محتجز حقيقة وأنه بصحة جيدة وسيفرج عنه "عقب انتهاء الأزمة" (مشيراً إلى الاحتجاجات التي كانت تحدث في شرق ليبيا). إلا أنه ومنذ ذلك الوقت لم تتلق أي أخبار عنه باستثناء بعض المعلومات التي تلقيناها عن طريق القنوات الرسمية، والتي أفادت بأن محمد وإدريس المسماري، وهو كاتب آخر قبض عليه أيضاً من بنغازي في الوقت نفسه تقريباً، محتجزان في مركز اعتقال لم يتم الكشف عنه في طرابلس.

وأخبر جلال الكوافي، الذي كان قد قبض عليه في 9 فبراير/شباط 2011 ولكن تمكن من الإفلات عندما فرّ موظفو "جهاز الأمن الداخلي" من المجمع الذي كانوا يشغلونه في 20 فبراير/شباط، منظمة العفو الدولية أنه رأى محمد مصباح سحيم وإدريس المسماري، وهو معتقل آخر قبض عليه في بنغازي في 16 فبراير/شباط 2011، لفترة وجيزة عند إحضارهما إلى مركز "جهاز الأمن الداخلي" في بنغازي. وقال لمنظمة العفو الدولية ما يلي:

تعرضت لضرب مبرح في اليوم الأول من اعتقاله، في النهار والليل؛ وظلوا يسألونني عن "أوراق" تتعلق بالدعوة إلى المظاهرات وأروني ملفاً سمياً يتضمن أوراقاً مطبوعة عن رسائل على "الفيستوك" والدرشات على الإنترنت. ثم أخبروني بأنني سوف أنقل إلى طرابلس. وبعد عدة أيام من القبض علي، لم أعد أذكر اليوم بالضبط لأنني كنت في عزلة تام في زنزانتني لعدة أيام منذ القبض علي في 9 فبراير/شباط، سمعت بعض الأصوات في الممر تشير إلى إحضار معتقلين جدد. قرعت على باب الزنزانة وطلبت الذهاب إلى المرحاض. وعندما جرى اقتيادي إلى الخارج، لمحت محمد سحيم وإدريس المسماري لفترة وجيزة. ظلاً هناك لفترة قصيرة ثم أخرجنا من المكان بعد بضع دقائق. وتمكنت في نهاية المطاف من المغادرة في 20 فبراير/شباط في خضم الفوضى التي حدثت عندما فر رجال "جهاز الأمن الداخلي" من المجمع.

ولم تصل عائلة إدريس المسماري أية أخبار عنه كذلك منذ يوم القبض عليه ويخشون على سلامته. وتعيش عائلة المدوّن ومنتقد الحكومة **عاطف عبد القادر الأطرش**، وهو أب لطفلين صغيرين يبلغ من العمر 32 سنة، وسط مخاوف مماثلة على سلامته. فلم يُر منذ القبض عليه ويعتقد أن القوات الموالية للعقيد القذافي قبضت عليه في بنغازي في 18 فبراير/شباط 2011 أثناء حضوره تجمعاً خارج إحدى المحاكم بالقرب من ميناء بنغازي.

وأبلغ قريب له كان في التجمع معه منظمة العفو الدولية ما يلي:

في اليوم الذي سبق القبض عليه، اتصل عاطف ببرنامج على فضائية "الجزيرة" وتحدث عن الأوضاع، وعن قمع الاحتجاجات، وعن وجود رجال مسلحين بملابس مدنية في الشوارع. وبعد ذلك خرجنا سوياً حوالي الساعة الخامسة من بعد الظهر [يوم 18 فبراير/شباط 2011]. كنا نصور شريط فيديو وكان الجو بين المحتجين ودياً ولم يكثرث المحتجون لتصويرهم، الأمر الذي بدا غير عادي. بقينا هناك نصف ساعة أو قرابة ذلك ثم عدنا إلى البيت. وأصبنا بالصدمة عندما علمنا بمقتل وإصابة أعداد كبيرة من المحتجين في ذلك النهار وفي المساء.

وفي اليوم التالي، ذهبنا إلى تجمع خارج المحكمة، حيث أحضرت جنث المتظاهرين الذين قتلوا في اليوم السابق لإقامة صلاة الجمعة عليها، قبل البدء بمراسم تشييع جنازاتهم إلى المقبرة. وكان هناك عدد كبير جداً من المشيعين. كنت أصور وكان عاطف يلتقط الصور فوق كتفي شخص آخر. وكان آخر ما شاهدته وهو يهبط عن كتفي الرجل. كانت الساعة 12:45 ظهراً. ثم اختفي. وبعد فترة وجيزة اتصلت به ولكن هاتفه كان مشغولاً ثم انقطع الخط. وفي حوالي الساعة 15:30، ذهبنا إلى المكان الذي ترك فيه سيارته، وكانت السيارة لا تزال هناك، وظلت هناك. وفي ذاك المساء وفي الأيام التالية، ذهبنا أنا وأقاربي للبحث عنه في جميع المستشفيات ولكن لم نعرف أي شيء. وواصلنا محاولة الاتصال بهاتفه ولكن لم يأتنا أي رد حتى ما بعد أيام عندما رد علينا رجل بلهجة غربية [من غرب ليبيا] وقال: "هذا ما يحدث لمن يلقي الحجارة علينا". ولكن لم يحدث أن ألقى عاطف أية حجارة أبداً. كنا نصور ونلتقط الصور فقط. وببساطة، فقد اختفي. والاحتمال الوحيد هو أن قوات أمن بملابس مدنية اقتادته من خارج المحكمة وأخذته إلى طرابلس أو إلى منطقة أخرى تخضع لسيطرة قوات القذافي.

ووقعت عمليات اعتقال كذلك في البيضاء، على مسافة نحو 200 كيلومتر إلى الشرق من بنغازي. إذ قبض على **صلاح سالم كمش**، وهو إمام جامع ومعتقل سابق من معتقلي سجن أبو سليم، من بيته في الساعة الرابعة يوم 16 فبراير/شباط 2011 أمام زوجته وأبنائه. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه اقتيد إلى المقر الرئيسي "لجهاز الأمن الداخلي"، حيث اتهم بإثارة الاضطرابات بأحاديثه ضد الفقر والفساد والقمع. وكان قد وجه انتقادات في آخر خطبة جمعه له في مسجده، في 10 فبراير/شباط 2011، إلى الحكومة الليبية ودعا إلى احتجاجات سلمية شبيهة بتلك التي حققت التغيير في تونس ومصر. وعقب القبض عليه مباشرة، حسبما أبلغ منظمة العفو الدولية، أخبر أثناء اقتياده إلى المقر الرئيسي "لجهاز الأمن الداخلي" بأنه سوف ينقل إلى طرابلس. بيد أن الحظ حاله: فأفرج عنه في المساء نفسه عقب محاصرة المحتجين مبنى "جهاز الأمن الداخلي"، حيث كان محتجزاً. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه كان سيلقى المصير نفسه الذي لاقاه الناشطون والمحتجون المختفون لو لم يحاصر المحتجون مبنى الجهاز قبل أن يتمكن رجاله من نقل كمش إلى طرابلس.

وتمكنت منظمة العفو الدولية كذلك من توثيق عدة حالات اختفاء قسري في غرب ليبيا. وبين الأشخاص الذين اعتقلوا ويعتبرون الآن في عداد المفقودين:

جمال الحاجي، وهو سجين رأي سابق دعا إلى احتجاجات سلمية. وقبض عليه مجدداً في ساحة لاصطفاف السيارات في 1 فبراير/شباط 2011 على يد مجموعة من نحو 10 أفراد بملابس مدنية تابعين لقوات الأمن قالوا إنهم تلقوا شكوى من رجل ادعى أن سيارة جمال الحاجي قد صدمته، الأمر الذي نفاه جمال الحاجي. وأجبر رجال الأمن جمال الحاجي بعد ذلك على الصعود إلى سيارة لا تحمل أي شارات خاصة ومضوا به بعيداً عن المكان. ولا يزال محتجزاً، بينما فقدت عائلته كل اتصال به منذ بدء الاحتجاجات ضد الحكومة في منتصف فبراير/شباط 2011. ولم تكشف السلطات الليبية عن مكان اعتقاله أو وضعه القانوني.

وبين من لا يزالون في عداد المفقودين عقب قبض قوات العقيد القذافي عليهم أخوان اقتيدا من بيتهما في مصراته على أيدي رجال أمن بملايس مدنية، ربما كانوا تابعين "لجهاز الأمن الداخلي"، في 16 فبراير/شباط 2011. ويعتقد أنهما شارك في توزيع معلومات تتعلق باحتجاجات ضد الحكومة جرى التخطيط لها على شبكات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك "الفيس بوك". ولم تتلق عائلتهما أية معلومات عنهما خلال الأسابيع الخمسة منذ اعتقالهما، وقد طلبت العائلتان عدم ذكر اسميهما خشية أن يعرضهما ذلك لأعمال انتقامية من جانب السلطات إذا ما أعلن اسميهما.

وأوردت "منظمة التضامن لحقوق الإنسان" الليبية، وهي منظمة غير حكومية تتخذ من جنيف مقراً لها، أسماء عدد من الأشخاص الآخرين الذين لم يعرف مصيرهم أو مكان وجودهم حتى الآن عقب القبض عليهم من قبل موظفين تابعين للعقيد القذافي. وبين هؤلاء **عبد الرحمن صويلحي**، الذي اقتيد من منزله في عين زارة، إلى الجنوب من طرابلس، في 28 فبراير/شباط 2011 سوية مع ابنه **شتيوي صويلحي**، البالغ من العمر 25 سنة. وكان اثنان آخرين من ابنائه قد اعتقلا قبل ذلك. ويعتقد أن اعتقال عبد الرحمن صويلحي جاء عقب مقابلات هاتفية أجراها مع عدة قنوات إعلامية أجنبية أدان فيها استخدام الحكومة القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين وطالب فيها السلطات الليبية باحترام التزاماتها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان.

واقْتيد خمسة أفراد من عائلة الأشتر، وجميعهم ناشطون سياسيون معروفون ينتمون إلى زينتان، وهي قبيلة عرف عنها معارضتها للعقيد القذافي، من بيتهم في طرابلس في 27 فبراير/شباط 2011؛ ولم تصل أحداً معلومات عن مصيرهم أيضاً.

وورد أنه حتى المصلين في المسجد تعرضوا للاعتقال بسبب تخطيطهم لمسيرة احتجاج. ففي 4 مارس/آذار 2011، أبلغ شهود عيون ممن تمكنوا من الإفلات من منظمة العفو الدولية أن رجال أمن بملايس مدنية موالين للعقيد القذافي اعتقلوا نحو 150 شخصاً من المسجد في شارع ميزران، بطرابلس، لمنعهم من عقد احتجاج سلمى عقب صلاة الجمعة. حيث قيل إن رجال شرطة بملابسهم الرسمية حذروا المصلين في الجامع سلفاً من مغادرته ليتجنبوا القبض عليهم. ولم يتضح بعد عدد من ظلوا رهن الاحتجاز من بين الذين تم اعتقالهم، ولكن عائلة أحد من اقتادتهم قوات الأمن أبلغت منظمة العفو الدولية أنها لم تتلق أي أخبار عنه أو عن مكان وجوده منذ ذلك الوقت.

أهالي بنغازي المفقودين الذين يخشى أن تكون القوات قد قبضت عليهم أثناء تراجعها

طبقاً للعائلات والشهود، فقد ما لا يقل عن تسعة رجال وفتيان منذ 20 فبراير/شباط 2011، عندما قاموا بزيارة إلى مجمع كتيبة الفضيل العسكري في مدينة بنغازي، بشرق ليبيا، في يوم سقوطها في أيدي متظاهري المعارضة.

إذ اقتحم الأهالي المجمع عندما انتشر خبر قيام جنود الكتيبة بإخلائه غير مدركين أن قوات العقيد القذافي المسلحة لم تكن قد انسحبت تماماً من المجمع. وتعتقد أسر الرجال والفتيان التسعة المفقودين، الذين تقل أعمار أربعة منهم عن 18 عاماً، أن أقاربهم سيقوا عنوة من قبل قوات الكتيبة المتبقية في المجمع. ومن غير الواضح ما إذا كان هناك مفقودون آخرون بالإضافة إلى هؤلاء التسعة.

حيث دخل **فرج جمعة المغربي**، البالغ من العمر 23 عاماً، إلى المجمع مع شقيقه وعشرات من الأشخاص الآخرين عبر بوابة جانبية. وأبلغ شقيقه منظمة العفو الدولية ما يلي:

دخل فرج مع الحشود بينما كنت انتظر عند البوابة. وبعد بضع دقائق، عاد ليريني الزي العسكري الذي ارتداه بعد أن وجده وكان كبيراً عليه وفضفاضاً. ثم دخل مرة أخرى واستأنف إطلاق النار بعد ذلك بوقت قصير. وكانت الأصوات القادمة من داخل الكتيبة مدوية... وحيث أن فرج لم يكن يحمل هاتفاً محمولاً، اتصلت بأخي الأكبر وقلت له إن فرج ما زال داخل الكتيبة.

وعندما توقف إطلاق النار وغادر الجنود، غامر شقيقا فرج جمعة المغربي وبعض أصدقائه بالدخول، وبحثوا عنه في كل مكان دون أن يعثروا له على أثر. وأصبح في عداد المفقودين منذ ذلك الحين. ووفقاً لأخيه:

نخشى أن يكون الجنود الذين غادروا المجمع قد أخذوه معهم. لقد تركوا بنغازي ولا نعرف ما يجب القيام به وإلى من نتوجه بالسؤال عنه، نريد فقط أن يعود إلى البيت.

محمد علي العقيلي، وهو تلميذ يبلغ من العمر 14 عاماً، فقد أيضاً في الليلة نفسها، ويخشى أن يكون قد اقتيد بالقوة من قبل قوات العقيد القذافي. وأبلغ أحد أصدقائه منظمة العفو الدولية:

التقيت مع محمد في الحي وأمضينا بعض الوقت مع بقية الشباب هناك. ثم طلب منا أحدهم أن نذهب معه إلى مجمع الكتبية لمشاهدته بعد ورود أنباء عن فتحه للجمهور. وصلنا إلى البوابة الجانبية للكتبية في الليل. وغادر الشاب الذي كان يرافقنا وكنت خائفاً من الدخول وبقيت عند البوابة... ولكن الكثير من الناس دخلوا المكان ودخل محمد معهم. ظللت أنظر إليه ورأيت أنه يدخل المبنى الأول إلى اليمين. بعد حين، رأيت أنه يخرج منه ويعاود الدخول مرة أخرى وكان كثير من الناس يتجولون في المكان، البعض كان يكتفي بالمشاهدة، والبعض الآخر يأخذون أشياء مثل أجهزة التلفزيون وآخرون يشعلون النار في مباني الكتبية. انتظرت لفترة من الوقت ثم غادرت وعدت إلى المنزل. في اليوم التالي، عرفت أنه لم يعد إلى المنزل.

وأبلغت والدة محمد منظمة العفو الدولية أن الفتى أصر على الخروج في 20 فبراير/شباط 2011 بعد ملازمته المنزل لعدة أيام بسبب ما وصفته بانعدام للأمن.

ظل محتجزاً داخل البيت طوال فترة الاحتجاجات لأنها كانت غير آمنة... (يوم الأحد) كان يشعر بالملل الشديد وأراد الخروج... ولم يعد منذ ذلك الحين.

حسن محمد القطعاني مراهق آخر من الذين فقدوا في ذلك اليوم، وهو تلميذ يبلغ من العمر 14 عاماً، وشوهد للمرة الأخيرة في شارع قريب من الكتبية. وأبلغ أحد أقاربه منظمة العفو الدولية:

شاهدته آخر مرة في حوالي الساعة الخامسة يوم 20 فبراير/شباط 2011 في الشارع القريب من منزلنا، بالقرب من الكتبية. قلت له إن عليه أن يعود إلى منزله على الفور. ولكنه احتج قائلاً: ولكن أريد أن أرى ما يحدث، والجميع هنا يشاهد ما يجري، فلماذا يجب أن أكون الشخص الوحيد الذي يذهب إلى المنزل؟ قلت له إنه يمكن له البقاء لبعض الوقت فقط وبالقرب من المنزل. ولكنه لم يعد إلى المنزل ولم نعرف عنه شيئاً منذ ذلك الحين. شوهد لأخر مرة من قبل واحد من جيراننا قال لنا إنه رأى حسن بين الساعة التاسعة والعاشر مساءً بالقرب من البوابة الرئيسية للكتبية. وبحسب وصفه، كان حسن يرتدي سروالاً من الجينز وصندل. وكان حسن اشترى صندلاً جديداً في الصباح وليس على الفور وخرج. لقد بحثنا عنه في كل مكان، في جميع المستشفيات، وحتى في أقسام تشريح الجثث، ولكن لم نجد أي أثر له. لم أتم منذ أن فقد، ولم ينق أي من أفراد عائلتي طعم النوم، نحن قلقون جداً، فهو مجرد طفل، ونحن لا نعرف ما يجب علينا القيام به، وأين نبحث عنه، وإلى من نلجأ للحصول على المساعدة. والطريق إلى طرابلس مغلق، لذلك لا يمكننا البحث عنه هناك.

وشوهد **أحمد أنور بوقمير**، البالغ من العمر 16 سنة، آخر مرة على بوابة الكتبية من قبل أحد الجيران خلال تجمع الناس قبل فترة وجيزة من دخولهم إلى هناك. وأبلغ الجار منظمة العفو الدولية:

كنت بين الحشود على بوابة الكتبية الرئيسية ونظرت ورائي ورأيت أحمد وسط الجمهور. وكانت آخر مرة رأيت فيها، لأننا عندما دخلنا الكتبية، كان عددنا كبيراً وانشغلنا باستكشاف المباني المختلفة.

ووفقاً لأم أحمد:

كنا خائفين طوال أيام الاضطرابات وبقي في المنزل يتسلى بألعاب الكمبيوتر، ولكن يوم الأحد 20 فبراير/شباط 2011 قال الناس إن مجمع الكتبية على وشك السقوط وإن الجميع ذاهبون إلى هناك. لذا طلب مني الإذن بالذهاب إلى هناك ولكنني رفضت. وأصر وقال إن الجميع ذاهب إلى هناك، وإنه يريد أيضاً أن يرى المكان من الداخل وذهب إلى هناك ولم يعد.

وُقِّد سامي ناجي التاورقي، البالغ من العمر 16 عاماً، أيضاً ليلة الأحد، 20 فبراير/شباط 2011؛ وفقد كذلك أحمد المهدي الأوجلي، البالغ من العمر 23 عاماً، وحسن عبد الفتاح شتوان، 24 عاماً، وصالح عقيل الدالي، وهو سائق سيارة وأب لطفلة عمرها شهرين يبلغ من العمر 34 عاماً، ورافع البحور عبد القادر، 43 عاماً، بعد أن شوهدوا للمرة الأخيرة عند بوابة الكتبية. ولم تتوفر أي معلومات عن أي واحد منهم منذ ذلك الوقت، ما ترك أسرهم فريسة للقلق واليأس.

أشخاص احتجزوا في مناطق القتال

أبلغ أشخاص فروا من بن جواد، غربي بنغازي، منظمة العفو الدولية أنهم شاهدوا قوات العقيد القذافي وهي تمارس التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بحق المعتقلين الذين اعتبروا "متمردين"، وربما كان بعضهم من المقاتلين بينما كان آخرون من المدنيين الذين حاصرتهم القوات. وقال هؤلاء إنهم يخشون على سلامة أولئك الذين وقعوا في الأسر.

ووصفت إحدى العائلات كيف اقتحم جنود موالون للعقيد القذافي منزلهم يوم 8 مارس/آذار 2011 بحثاً عن "المتمردين". فبينما طُلب من الوالد البقاء في المنزل، هربت زوجته وأطفاله الستة المدعورين إلى الخارج أثناء قيام ستة إلى ثمانية جنود بالضرب بأعقاب البنادق على سقف غرفة المعيشة. وشاهدوا مجموعة من الرجال، ومعظمهم من الشباب، منبطحين على الأرض وراء سياج منزلهم. وكان سبعة أو ثمانية منهم على قيد الحياة ولكن مصابين، بينما كان ثلاثة آخرون، على الأقل، قد فارقوا الحياة. وكانوا يرتدون شارات تدل على أنهم من المعارضين للزعيم الليبي، ولكن لم يكن واضحاً ما إذا كانوا مسلحين عندما قبض عليهم أو كانوا يقدمون الدعم الطبي أو اللوجستي للمقاتلين "المتمردين". ووصفت المرأة ما رآته بالقول:

كان الجرحى راقدين هناك لا يتلقون أي مساعدة... وكنا نراهم مخضبين بالدماء. كان بعضهم يصرخون من الألم والبعض الآخر يتوسل طالباً الماء من الناس. وبينما كنا نحن وجيراننا الآخرون نعطيهم الماء خلسة رأنا أحد الجنود وأمرنا بالتوقف عن مساعدتهم. وكنا خائفين فامتثلنا لأوامره.

وأحضر أحد الجنود صورة للقذافي وأمر أحد الثوار أن يقول عنه "سيدي". فلما لم يفعل، بدأ الجنود يضربونه قائلين للرجل: "يا كلب قل هذا سيدي... هذا سيدي". وأرقدوا الرجل على بطنه وعادوا يضربونه على ظهره بكعوب بنادقهم مرددين: "من هذا؟ قل هذا سيدي". وفي النهاية قالها.

ومن بين المفقودين في منطقة القتال: إبراهيم فتحي بعيو، 17 سنة، و حسن سعيد العماري، 18 سنة، وهما من طلبة الطب الذين غادروا بنغازي في 5 مارس/آذار 2011 وكانا في مكان بين البريقة، التي تبعد 200 كيلومتر غرب طرابلس، وبن جواد عندما فقدت أسرتهما الاتصال معهما في نفس المساء. وكانا قلقين من سماع التقارير عن ضحايا القتال في المنطقة ورغبا في تقديم المساعدة. ولم يحدث أي اتصال بين أسرتهما وبينهما منذ 5 مارس/آذار 2011 وتخشى الأسرتان أن تكون قوات العقيد القذافي قد احتجزتهما أو أسرتهما.

وصرحت عائلات ثمانية رجال وشبان اعتقلوا في 6 مارس/آذار 2011 في بن جواد لمنظمة العفو الدولية بمخاوفها على حياتهم بعد أن تلقى بعض أقاربهم تهديدات هاتفية ممن يُعتقد بأنهم محتجزهم، ويفترض أنهم من قوات مؤيدة للعقيد القذافي. وطبقا لما ذكرته الأسر فإن الرجال الثمانية قد غادروا بنغازي مسافرين إلى بن جواد في 5 مارس/آذار 2011 وقد عزموا إما على القتال أو تقديم الخدمات الطبية دعماً لمن حملوا السلاح ضد قوات القائد الليبي. ومن المعروف أنهم وصلوا إلى بن جواد لكن اثنين منهم اتصلوا هاتفياً بذويهم في صباح اليوم التالي ليخبروهم بأنهما وعشرات آخرون قد أُلقي القبض عليهم. وذكر أحدهما لشقيقه أنهم قد أخبروا بأنهم سوف يقتادون إلى تاجورة، على مسافة قصيرة من طرابلس، على الرغم من أن معلومات منظمة العفو

الدولية تفيد أنهم قد أخذوا بالفعل إلى مدينة سرت على مسافة 560 كيلومتر غربي مدينة بنغازي، واحتجزوا هناك على الأقل للفترة الأولى من أسرهم لمدة لا تقل عن 24 إلى 36 ساعة. وليس معروفاً كذلك إذا كان أحدهم يحمل سلاحاً. وذكرت والدة أحد الثمانية أن ابنها قد عمل متطوعاً لمساعدة الطاقم الطبي بمستشفى الجلاء في بنغازي عندما كانت قوات الحكومة تطلق النار على المحتجزين في الشوارع في منتصف فبراير/شباط 2011 وأنه أراد أن يرى إذا كان بإمكانه مساعدة الجرحى في أجدابيا وبن جواد. وقد ركب سيارة برفقة ثلاثة من أبناء عمومته لهذا الغرض.

و في ساعة متأخرة من الليل في 5 مارس/آذار 2011 وقبيل إيقاظه هو وعشرات غيره وأسْرهم، أخبر أسير آخر أخاه بأنهم لم يتسلموا بعد أي أسلحة. وقد صرح الأخ لمنظمة العفو الدولية: "أنا تحدثت إليه وسألته هل كل شيء على مايرام. فقال إن القبائل في بن جواد قد دعيتهم للراحة وقضاء الليلة في إحدى المدارس، وأن آخرين قد أخذوا للراحة في أحد المساجد. فسألته: "هل حصلت على أسلحة؟" فأجابني لم نحصل بعد. وفي الصباح التالي، تم إيقاظهم، والقبض عليهم واقتيادهم بعيداً".

في 10 مارس/آذار 2011، عرضت قناة تلفزيون "البديل" الليبية شريطاً إخبارياً عن مجموعة من حوالي 21 رجلاً من بينهم المتطوع الطبي المذكور أعلاه، ووصفتهم بأنهم أعضاء في القاعدة. والجميع يرتدون ملابس مدنية. كان خمسة منهم يرقدون منبطحين على وجوههم وقد ربطت أيديهم وراء ظهورهم، على حين كان ثمانية آخرون جالسين القرفصاء، غير معصوبي الأعين، أما الثمانية الباقون فقد أفتعدوا على ركبهم وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم وكانوا معصوبي الأعين. وتمكّنت والدة المتطوع الطبي الشاب من التعرف على ابنها - وعلى الرغم من أنها لم تستطع مشاهدة وجهه بسبب العصابة الموضوعة على عينيه، إلا أنه كان لم يزل مرتدياً الملابس التي كان يلبسها عندما غادر بيته قبل خمسة أيام مضت. وشاهدت منظمة العفو الدولية هذا الخبر التلفزيوني مسجلاً على هاتف جوال، وكان واضحاً.

وكان العديد من المحتجزين الذين عرضهم الفيلم "يعترفون" بأنهم كانوا يعملون مع القاعدة، وهو أمر أنكرته بقوة عائلاتهم لمنظمة العفو الدولية. وأعربت العائلات عن مخاوفها من أن أبناءها المحتجزين قد عُذبوا أو أكرهوا على الاعتراف بوجود صلات بينهم وبين القاعدة. وقد أخبر أحد المحتجزين أسرته بعد أن تمكن من الاتصال بها أنه قد ضرب ضرباً مبرحاً وأنه شاهد محتجزاً آخر وأحد معتقليه يطعنه بمقص في عينه فأصابه إصابة خطيرة في عينه. وقد بثت قنوات مختلفة من بينها "الليبية" و"البديل" هذا الشريط الإخباري عن المعتقلين عدة مرات وبثت معه إعلاناً بأنه يجب "على أسرى الشباب المغرر بهم والذين تم القبض عليهم من قبل القوات المسلحة الاتصال والتنسيق مع الفعاليات والقيادات الشعبية بمناطقهم ليتم إعادتهم إلى ديارهم".

وكانت أجهزة القيادات الشعبية على مدى العامين الماضيين عملت على إخبار عائلات ضحايا أعمال القتل في سجن أبو سليم عام 1996 عن وفيات أقربائهم وبالتفاوض معهم حول التعويضات المالية، على الرغم من غموض صلاحيات هذه القيادات وتكوينها وأبعاد دورها، كما أن أعضاءها - فيما يبدو - قد غادروا بنغازي عندما انسحبت قوات العقيد القذافي. ولم يستفسر أقرباء الذين أسرتهم الحكومة عنهم في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات القذافي المسلحة خوفاً من أن يعتقلوا هم أنفسهم.

وأخيراً مصدر آخر لمنظمة العفو الدولية أن أحد أقربائه قد أسرته قوات العقيد القذافي في 6 مارس/آذار 2011، في بن جواد لكنه تمكن من مهاذتهم أثناء ترحيله مع عشرات آخرين إلى مدينة سرت. وورد أنه قال إنه والآخرين قد أسروا أثناء نومهم وكانوا عزلاً من السلاح آنذاك. وفي مكالمة ثانية في وقت لاحق أخبر أسرته أنه والآخرين معتقلون في المقر العسكري لكتيبة الساعدي في سرت. وفي أعقاب ذلك تلقى أحد إخوة هذا المحتجز مكالمات هاتفية من أفراد في قوات العقيد القذافي، مستخدمين هاتف المحتجز، واتهموه بتشجيع أخيه المحتجز على الانضمام إلى المقاومة المسلحة وهددوه قائلين: "سوف نحرقك أنت وعائلتك، أمك، وأولادك".

وذكرت عائلتان أخريان من ذوي المأسورين لدى قوات العقيد القذافي لمنظمة العفو الدولية أنهما تلقتا مكالمات هاتفية من محتجزين ابنيهما يهددونهم فيها، و قد ورد أن اثنين قد قيل لهما في إشارة إلى القريبين المأسورين: "احفروا قبره واعتبروه ميتاً".

هذا، وقد تلقت عائلة أخرى رسالة أكثر اعتدالاً من أحد أسري ابنها الذي أكد لهم أنه بصحة طيبة، وأخبرهم فيما بعد بأنه قد تم ترحيله مع آخرين إلى طرابلس.

سفيان سالم سنوسي بوعجينة، 32 عاماً، أسرته قوات العقيد القذافي في منطقة رأس لانوف على مسافة 280 كيلومتراً غرب بنغازي في 6 مارس/آذار 2011. وبعد يومين عرض التلفزيون الليبي صورته هو ورجال آخرين قبل إنهم جميعاً من مقاتلي المعارضة المأسورين وقد ظهروا معصوبي الأعين، مكبلي الأيدي، وفي حال صحية سيئة مما جعل أسرته، التي لم تسمع منه منذ أسره، تخشى من أنه قد عُدب وأنه في خطر محقق. وكان أخوه الأصغر منه محمد، 26 عاماً، ممن قتلوا في 17 فبراير/شباط 2011، عندما أطلقت قوات الحكومة النار على المتظاهرين في وسط بنغازي.

ونيس محمد ونيس التاجوري، 26 عاماً، طالب جامعي في بنغازي، مفقود منذ 11 مارس/آذار 2011، عندما هاتف عائلته من مكان قريب من رأس لانوف. ولم يتلقوا منه كلمة واحدة بعدها على الرغم من التقارير غير المؤكدة التي تقترح أن قوات العقيد القذافي قد أسرته أيضاً. وليس من المعروف إذا كان مسلحاً ومشاركاً في القتال أو كان موجوداً في المنطقة ليقدم العون الطبي أو مساعدات أخرى للجرحى.

لقد ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والمنهجية مع الإفلات الكامل لمرتكبيها من العقاب وذلك لأكثر من 40 عاماً من حكم العقيد القذافي في ليبيا، وهذا يشمل الاعتقال التعسفي والاعتقال دون محاكمة والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، والمحاكمات غير العادلة والإعدامات خارج نطاق القضاء. ولم تتسامح السلطات الليبية مع المخالفين بما في ذلك دعوات التغيير ونقدها السلمي، وقامت بشكل روتيني باعتقال كل من سغوا إلى ممارسة حقهم في حرية التعبير. وكان القتل المستهجن لنحو 1200 سجين في سجن أبو سليم في طرابلس في يونيو/حزيران 1996 وصمة في سجل الحكومة الليبية المخزي من انتهاكات حقوق الإنسان. وقد رفضت السلطات الليبية لسنوات أن تعترف بما ارتكبته، ناهيك عن اتخاذ أي خطوات لتعويض عائلات الضحايا، كما أنها لم تسمح مطلقاً بإجراء تحقيقات مستقلة أو اتخاذ إجراءات لتقديم أولئك المسؤولين إلى ساحة العدالة. وفي ضوء هذه السوابق، ليس من المدهش أن عائلات من احتجزتهم في الوقت الراهن قوات العقيد القذافي يخشون كل الخشية على سلامة أبنائهم ومستقبلهم.

محمد شقلوف الزواوي، 20 عاماً، طالب هندسة، مفقود منذ أُلقت القبض عليه قوات موالية للعقيد القذافي في أجدابيا عصر يوم 15 مارس/آذار 2011، وكان برفقة اثنين من المراسلين واثنين من المصورين من جريدة نيويورك تايمز الأمريكية. وقد أخذ الصحفيون الأربعة (ثلاثة أمريكيين وبريطاني واحد) إلى طرابلس ثم أطلق سراحهم في نهاية المطاف في 21 مارس/آذار 2011. لكن محمد شقلوف، الذي كان سائق عربة الصحفيين، قد اختفى. لقد احتجز بعيداً عن الصحفيين الأربعة منذ اللحظة الأولى لاعتقالهم (وفق ما ذكره في وصف ما لاقوه ونشر في نيويورك تايمز). وفي 25 مارس/آذار 2011، عندما انسحبت قوات العقيد القذافي من أجدابيا، ذهب أقرباء محمد شقلوف الزواوي إلى المنطقة التي أُلقي القبض عليه فيها للبحث عن أي دلائل. فوجدوا السيارة خالية ومتضررة، لكنهم لم يتلقوا أي معلومات أخرى عنه أو لماذا وأين يستمر اعتقاله أو أحواله في المعتقل.